بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٩٤١
بتاريخ:	٢٠١٧/٥/٢٢

ملف رقم: ٣٨٦٣/٢/٣٢

السيد اللواء/ محافظ الجيزة

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٢٠٧٣) المؤرخ ٢٠٠٧/١٠/٢٣ بشأن النزاع القائم بين محافظة الجيزة (مديرية الشئون الصحية – مستشفى حميات إمبابة) والهيئة العامة للتأمين الصحي بشأن إلزام الأخيرة سداد مستحقات مستشفى حميات إمبابة لدى فروع القاهرة بمبلغ مقداره (٣٨٨٤٧٣,١٨) ثلاثمائة وثمانية وثمانون ألفًا وأربعمائة وثلاثة وسبعون جنيهًا وثمانية عشر قرشًا، والجيزة بمبلغ مقداره (٣٩٢٣٣٠,١٤) ثلاثمائة واثنان وتسعون ألفًا وثلاثمائة وثلاثون جنيهًا وأربعة عشر قرشًا، وشرق الدلتا بمبلغ مقداره (١٤٩٠٣٧,٢٢) مائة وتسعة وأربعون ألفًا وسبعة وثلاثون جنيهًا واثنان وعشرون قرشًا، وهو الكتاب الذي وافق السيد الأستاذ المستشار الدكتور رئيس مجلس الدولة على عرضه على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع.

وحاصل الوقائع – حسبما يبين من الأوراق – أن الهيئة العامة للتأمين الصحي فروع القاهرة، والجيزة وشرق الدلتا تعاقدت مع مستشفى حميات إمبابة باعتبارها مستشفى نوعية لعلاج المرضى المحولين من الهيئة إلى المستشفى، وترتب على هذا التعاقد انشغال ذمة الهيئة العامة للتأمين الصحي بالمبالغ المطالب بها،

مجلس الدولة
مركز المعلومات بالجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع

وبررت الهيئة عدم أدائها هذه المبالغ بأنها تقوم بعرض جميع المطالبات المالية الواردة إليها على لجنة طبية، وهى التي قامت بخصم بعض الأدوية ورفضت سدادها، الأمر الذى حدا بكم إلى عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٠ من مايو عام ٢٠١٧م، الموافق ١٣ من شعبان عام ١٤٣٨ هـ؛ فتبين لها أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن: "تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسببًا في المسائل والموضوعات الآتية: (أ)... (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض. ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزمًا للجانبين...".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم – وعلى ما استقر عليه إفتاؤها – أن المشرع اختصها بإبداء الرأي مسببًا في الأنزعة التي تثار بين الجهات الإدارية، وذلك بديلاً عن اللجوء لإقامة الدعاوى القضائية، وأضفى على رأيها صفة الإلزام، حسمًا لأوجه النزاع وقطعًا له، ولما كانت ممارسة الجمعية العمومية لولايتها تتطلب أن يكون النزاع مستوفيًا شرائطه الشكلية والموضوعية مدعومًا بمستنداته التي يمكن من خلال تمحيصها الفصل فيه وصولاً إلى وجه الحقيقة، ومن ثم فللجمعية العمومية فى سبيل تهيئتها للنزاع ليكون صالحًا للفصل فيه أن تنتدب خبيرًا، أو أكثر للاستنارة بالرأي في المسائل الفنية التي تستدعي خبرة خاصة بشأنها، ويظل تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما يختلفون فيه خاضعًا كغيره من الأدلة لتقدير الجمعية العمومية، باعتباره عنصرًا من عناصر الإثبات في النزاع.

مجلس الدولة
مركز المعلومات بالجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع

وترتيبًا على ما تقدم، ولما كان البين من مطالعة أوراق النزاع الماثل بالنسبة لفرعي الهيئة العامة للتأمين الصحى بكل من الجيزة وشرق الدلتا أنه غير صالح للفصل فيه بحالته الراهنة لوجود بعض الأمور الفنية المتخصصة التي يتوقف الفصل فيها على الاستعانة بأهل الخبرة، لذا فقد ارتأت الجمعية العمومية تكليف طرفي النزاع بتأليف لجنة فنية وحددت مهامها على نحو ما سيرد تفصيلا بالمنطوق.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى تأليف لجنة طبية ومالية مشتركة يمثل فيها طرفا النزاع تكون مهمتها تحديد المبالغ محل المطالبة على وجه الدقة بالنسبة لفرعي الهيئة بكل من الجيزة وشرق الدلتا، وأساسها، وعناصرها، وأسباب خصم كل منها في ضوء الاتفاق المبرم بين الطرفين، وبيان مدى التزام مستشفى حميات إمبابة بالأصول الطبية وهى بصدد علاج مرضى التأمين الصحي المحولين إليها، وكذا أسعار الأدوية والخدمات الطبية التي صرفت، أو قدمت لهم، على أن توافى محافظة الجيزة الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بتقرير اللجنة مصحوبًا بجميع المستندات قبل انعقاد جلسة ٢٠١٧/٧/١٣ .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٢٠١٧/٥/٢٤

رئيس
المكتب الفني
المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار/
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

حسن/

مجلس الدولة
مركز المعلومات بالجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع